



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединённых Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

المجلس

الدورة الخامسة والخمسون بعد المائة

روما، 5-9 ديسمبر/كانون الأول 2016

تقرير الدورة الثالثة والستين بعد المائة للجنة المالية
(روما، 2-3 نوفمبر/تشرين الثاني 2016)

الموجز التنفيذي

نظرت اللجنة خلال دورتها الثالثة والستين بعد المائة في عدد من المسائل المتصلة بالشؤون المالية، والميزانية، والرقابة المتعلقة ببرنامج الأغذية العالمي (البرنامج)، وذلك قبل أن ينظر فيها المجلس التنفيذي للبرنامج في دورته العادية الثانية في نوفمبر/تشرين الثاني 2016.

الإجراءات المقترحة اتخاذها من جانب المجلس

إن المجلس مدعو إلى الإحاطة بآراء وتوصيات لجنة المالية فيما يتصل بالمسائل التي نظر فيها المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي في دورته العادية الثانية في نوفمبر/تشرين الثاني 2016.

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن هذه الوثيقة إلى:

السيد ديفيد ماكشيري (David McSherry)

أمين لجنة المالية

هاتف: +3906 5705 3719



mr711

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)؛ وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة www.fao.org.

جدول المحتويات

الصفحة

3	مقدمة.....
5	انتخاب نائب الرئيس
5	المسائل المتعلقة ببرنامج الأغذية العالمي
5	خطة البرنامج للإدارة (2017-2021).....
7	استعراض الإطار الشامل.....
9	الخطة الاستراتيجية للبرنامج (2017-2021)
11	سياسة الخطط الاستراتيجية القطرية
13	إطار النتائج المؤسسية (2017-2021)
14	مسائل أخرى.....
14	تاريخ ومكان انعقاد الدورة الرابعة والستين بعد المائة
15	وثائق مقدمة للعلم.....

مقدمة

- 1- قدمت اللجنة إلى المجلس التقرير التالي عن دورتها الثالثة والستين بعد المائة.
- 2- وحضر الاجتماع إلى جانب رئيس الدورة، السيد Khalid Mehboob، ممثلو الدول الأعضاء التالية أسماؤهم:
- السيد Carlos Alberto Amaral (أنغولا)
 - السيدة Antoinette Merrillees (أستراليا)
 - السيد Antonio Otávio Sá Ricarte (البرازيل)
 - السيد Xie Jianmin (الصين)
 - السيد خالد محمد الطويل (مصر)
 - السيد Mateo Nsogo Nguere Micue (غينيا الاستوائية)؛
 - السيدة Hannah Laubenthal (ألمانيا)؛
 - السيد Benito Santiago Jiménez Sauma (المكسيك)
 - السيد Lupino jr. Lazaro (الفلبين)
 - السيد Vladimir V. Kuznetsov (الاتحاد الروسي)
 - السيدة عبلة ملك عثمان ملك (السودان)
 - السيدة Elizabeth Petrovski (الولايات المتحدة الأمريكية)
- 3- وأبلغ الرئيس اللجنة بأن:
- السيدة Cathrine Stephenson (أستراليا) عُيِّنت لتحل محل السيد Matthew Worrell كممثلة لأستراليا للفترة المتبقية من عضويتها؛
 - السيدة Antoinette Merrillees (أستراليا) عُيِّنت لتحل محل السيدة Cathrine Stephenson في هذه الدورة؛
 - السيد Xie Jianmin (الصين) عُيِّن ليحل محل السيد Niu Dun في هذه الدورة؛
 - السيد Mateo Nsogo Nguere Micue (غينيا الاستوائية) عُيِّن ليحل محل السيد Crisantos Obama Ondo في هذه الدورة؛
 - السيدة Hannah Laubenthal (ألمانيا) عُيِّنت لتحل محل السيد Heiner Thofern في هذه الدورة؛
 - بعد انسحاب جمهورية ترينيداد وتوباغو من عضوية لجنة المالية، فقد انتخب المجلس في دورته الرابعة والخمسين بعد المائة (30 مايو/أيار – 3 يونيو/حزيران 2016) السيد Benito Santiago Jiménez Sauma (المكسيك) عضواً في لجنة المالية للفترة المتبقية من مدة العضوية؛

● السيد Thomas M. Duffy (الولايات المتحدة الأمريكية) عُيِّن ليحل محل السيدة Natalie Brown كممثل للولايات المتحدة الأمريكية للفترة المتبقية من عضويتها.

● السيدة Elizabeth Petrovski (الولايات المتحدة الأمريكية) عُيِّنَت لتحل محل السيد Thomas M. Duffy في هذه الدورة.

4- ويمكن تنزيل موجز مؤهلات كل ممثل بديل من الموقع الشبكي للأجهزة الرئاسية والدستورية في العنوان التالي:
<http://www.fao.org/unfao/govbodies/gsbhome/finance-committee/substitute-representatives/ar/>

5- وبالإضافة إلى ذلك، حضر الدورة الثالثة والستين بعد المائة للجنة، مراقبون صامتون من الدول الأعضاء التالية:

- أفغانستان
- الأرجنتين
- النمسا
- بلغاريا
- كوستاريكا
- كوبا
- قبرص
- الدانمرك
- إكوادور
- الاتحاد الأوروبي
- فرنسا
- هنغاريا
- آيسلندا
- جمهورية إيران الإسلامية
- إيطاليا
- اليابان
- ليتوانيا
- هولندا
- النرويج
- بنما

- مالطة
- سلوفاكيا
- إسبانيا
- سويسرا
- جمهورية فنزويلا البوليفارية

انتخاب نائب الرئيس

6- انتُخب السيد Thomas M. Duffy (الولايات المتحدة الأمريكية) نائبا للرئيس حتى نهاية الولاية الحالية للجنة.

المسائل المتعلقة ببرنامج الأغذية العالمي

خطة البرنامج للإدارة (2017-2019)

7- نظرت اللجنة في خطة البرنامج للإدارة (2017-2019) التي شملت ما يلي: (1) إيرادات متوقعة تبلغ 5.2 مليار دولار أمريكي لعام 2017، وهي تستخدم كأساس لوضع ميزانية دعم البرامج والإدارة؛ (2) احتياجات تشغيلية تبلغ 9.0 مليارات دولار أمريكي؛ (3) ميزانية لدعم البرامج والإدارة قدرها 335.4 مليون دولار أمريكي؛ (4) اقتراح بنقل مبلغ 15 مليون دولار أمريكي من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة إلى حساب الاستجابة العاجلة. كما أُبلغت اللجنة بعزم البرنامج تقديم اقتراح بشأن المبادرات المؤسسية الحاسمة، حددت قيمته على أساس أولي بمبلغ 15.0 مليون دولار أمريكي، وذلك في دورة المجلس التنفيذي العادية الأولى لعام 2017.

8- ولاحظت اللجنة أن ميزانية دعم البرامج والإدارة تتضمن زيادة، مقارنة بعام 2016، تبلغ نسبتها 3.4 في المائة (10 ملايين دولار أمريكي) للمقر والمكاتب الإقليمية، وأن الميزانية وُضعت بحيث تشتمل على تنقيح ("دوران") لمخصصات ميزانية المقر لتغطية أولويات البرنامج الناشئة. وتطلعا نحو المستقبل، شجعت اللجنة البرنامج على مواصلة سعيه لتحقيق كفاءات في التكلفة وعلى تجديد جهوده للاستمرار في الإبلاغ عما يتحقق من وفورات حقيقية ضمن ميزانية دعم البرامج والإدارة والحد من نمو ميزانية دعم البرامج والإدارة الأساسية.

9- وفي سياق المناقشات حول التسوية التقنية للخدمات المركزية، أعربت اللجنة عن دعمها لمفهوم القيام بنقل القيمة إلى المستفيدين مع تمكين البرنامج في الوقت نفسه من الحفاظ على مبدأ العمل في حدود إمكانياته، الذي اعتمد خلال السنوات الأخيرة. وأبلغت اللجنة أن مقترح استخدام مبلغ 35.1 مليون دولار أمريكي من إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة لتغطية تكاليف خدمات مركزية معينة، هو بمثابة تبديل وليس اعتمادا لأموال إضافية. ومن شأن هذا المقترح أن يتيح إمكانية أفضل للمقارنة بنماذج التمويل لدى المنظمات الأخرى علما بأن البرنامج يمول من التبرعات الطوعية

بنسبة 100 في المائة. وتفهم اللجنة أن التدبير المقترح يتسم بالحصافة، إذ أن البرنامج سيستمر في العمل في حدود إمكانياته. وتطلعا إلى المستقبل، أُبلغت اللجنة أن توقعات التمويل المستقبلي الواردة في خطة البرنامج للإدارة هي توقعات محافظة عموما، غير أنه إذا طرأ انخفاض على ذلك التمويل فإن ميزانية دعم البرامج والإدارة ككل ستخضع للاستعراض. كما أحاطت اللجنة علما بأن من شأن المقترح أن يمكن البرنامج من إجراء تحويلات قيمة إلى المستفيدين بما يقارب 117 مليون حصة غذائية إضافية في عام 2017، ولاحظت النتائج الإيجابية التي ستتحقق نتيجة للمقترح. ويتطلب تنفيذ خارطة الطريق المتكاملة في عام 2017 من البرنامج أن يستعرض هذا النهج على ضوء ميزانيات الحوافظ القطرية.

10- وفيما يتعلق بمسألة التحويلات القائمة على النقد، لاحظت اللجنة هدف البرنامج المتمثل في تنقيد 40 سنتا على شكل عملة أو مستحقات قيمة من كل تحويل للقيمة مقداره دولار واحد يوجه للمستفيدين وذلك بحلول عام 2020. وأبلغت اللجنة بأن البرنامج يظهر ذلك كرقم خط أساس لا يستند بالضرورة إلى تحليل براجمي قطري مخصص.

11- ونظرت اللجنة في طلب نقل مبلغ 15 مليون دولار أمريكي من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة إلى حساب الاستجابة العاجلة. وأبلغت اللجنة أن المستوى المستهدف السنوي لحساب الاستجابة العاجلة بقي دون تغيير عموما خلال السنوات الأخيرة، بمستوى يقارب 50 مليون دولار أمريكي. كما أُبلغت اللجنة أن المساهمات الجديدة في حساب الاستجابة العاجلة لعام 2016 بلغت حتى الآن 37 مليون دولار أمريكي في حين أن المخصصات من الحساب بلغت 124 مليون دولار أمريكي. وأبلغت اللجنة أن الرصيد المتوقع لعام 2017 في حساب تسوية دعم البرامج والإدارة سيكون أعلى بكثير من المستوى المستهدف للحساب، وهو المستوى الذي كان قد تم الاتفاق عليه في عام 2015 مع المجلس التنفيذي للبرنامج، وبالتالي فإن النقل لن يؤثر على الصحة المالية الأساسية للحساب. وعلى هذا فإن نقل المبلغ إلى حساب الاستجابة العاجلة يعتبر مقترحا معقولا لوضع الأموال تحت تصرف البرنامج لدعم أنشطته الأساسية المتعلقة بمواجهة حالات تهدد الأرواح.

12- ولاحظت اللجنة أن المعلومات التي تقدمها خطة الإدارة (2017-2019) معروضة تحت الأهداف الاستراتيجية الحالية، واستفسرت عن إمكانية تأثر الوثائق المؤسسية المتعلقة بالتخطيط والمساءلة اعتبارا من عام 2017، في أعقاب الموافقة على خارطة الطريق المتكاملة. وأبلغت اللجنة أن خطة الإدارة (2017-2019) لن تنقح، غير أن الأطر المنطقية لجميع المشروعات الحالية ستوضع مع الخطة الاستراتيجية الجديدة خلال عام 2017، وسيستخدم ذلك في إعداد تقرير الأداء السنوي في أوائل عام 2018 والذي سيتناول الأداء المتحقق في عام 2017.

13- إن اللجنة:

أ) هنأت الأمانة على جودة الوثيقة المقدمة وعلى العملية التشاورية المتبعة في إعدادها؛

ب) شجعت الأمانة على مواصلة استعراض هيكل خطة الإدارة وشكلها بهدف جعل قراءتها أسهل؛

- (ج) لاحظت أن الاحتياجات التشغيلية المتوقعة لعام 2017 تبلغ 9.0 مليارات دولار أمريكي وأنه تمت مواءمة خطة التنفيذ وخطة العمل المحددة الأولويات مع مستوى التمويل المتوقع البالغ 5.5 مليار دولار أمريكي بما في ذلك الصناديق الاستثمارية والمبالغ المنقولة؛
- (د) اتفقت مع المستوى والتخصيص المقترحين لميزانية دعم البرامج والإدارة؛
- (هـ) أيدت النقل المقترح لمبلغ 15 مليون دولار أمريكي من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة إلى حساب الاستجابة العاجلة؛
- (و) دعمت الأخذ بمعدل منسق واحد لاسترداد تكاليف الدعم غير المباشرة قدره 7 في المائة لعام 2017؛
- (ز) اتفقت مع مقترح الحفاظ على سقف لسلف الخدمات المؤسسية قدره 82 مليون دولار أمريكي لعام 2017؛
- (ح) اتفقت مع مقترح منح المدير التنفيذي سلطة تعديل مكون دعم البرامج والإدارة في الميزانية تبعاً لمستوى الإيرادات المتوقعة للسنة، بمعدل لا يتجاوز 2 في المائة من التغير المتوقع في الإيرادات؛
- (ط) أوصت بأن يوافق المجلس التنفيذي على مشاريع القرارات الواردة في خطة البرنامج للإدارة (2017-2019).

استعراض الإطار المالي

- 14- رحبت اللجنة بوثيقة استعراض الإطار المالي ومسارات عمله الثلاثة ذات الأولوية. ولاحظت أن استعراض الإطار المالي، بوصفه مكوناً أساسياً من خارطة الطريق المتكاملة، سيعمل على تفعيل الخطة الاستراتيجية بفعالية أكبر من خلال الحوافز القطرية بدلا من النهج الحالي القائم على المشروعات.
- 15- واستعرضت اللجنة مبادئ هيكل ميزانية الحوافز القطرية ولاحظت سماته الرئيسية، بما في ذلك: (1) استخدام فترة وحيدة، على أساس السنة التقويمية؛ (2) تخطيط وميزنة الاستجابة لحالات الطوارئ؛ (3) عناصر أكثر تفصيلاً للتكاليف مرتبطة بفئات التكاليف الموحدة في الأمم المتحدة؛ (4) توفير معلومات عن العمليات والميزانيات على المستوى القطري على أساس سنوي لاستكمال الخطط الاستراتيجية القطرية.
- 16- ونظرت اللجنة في الترتيبات الانتقالية التي ستكون مطلوبة لتنفيذ ما يصل إلى 16 خطة استراتيجية قطرية بميزانيات تجريبية للحوافز القطرية في عام 2017؛ وعلى وجه التحديد الاستثناءات المطلوبة من المادة الثالثة عشرة-4 من اللائحة العامة والمادتين 1-1 و4-5 من النظام المالي.

17- ولاحظت اللجنة أنه سيستمر تفويض المدير التنفيذي والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بسلطة الموافقة على المساعدة في حالات الطوارئ المفاجئة وحالات الطوارئ غير المتوقعة الأخرى للحفاظ على قدرات الاستجابة السريعة للبرنامج.

18- وطلبت اللجنة تقاسم الدروس المستفادة من الخطط الاستراتيجية القطرية التجريبية لعام 2017 والاسترشاد بها في جميع جوانب التصميم النهائي لهيكل ميزانيات الحوافز القطرية. ولاحظت أن المجلس التنفيذي والهيئات الرئاسية الأخرى ستنتظر في مجموعة نهائية من التعديلات على اللائحة العامة والنظام المالي للبرنامج في الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لعام 2017.

19- وأوصت اللجنة بأنه ينبغي أن تقوم هي والمجلس التنفيذي برصد هدف تحسين شفافية التكاليف ومحركات التكاليف.

20- وعند استعراض حالة العمليات التجريبية الجارية للتمويل بالسلف الكبيرة، لاحظت اللجنة أنه سيتم إجراء تحليل لتحديد أي مكاسب في الكفاءة والفعالية والمخاطر المرتبطة بها في الربع الأول من عام 2017.

21- وتلقت اللجنة تأكيدات بأن عمليات تحديد الأولويات ستكون أكثر شفافية من خلال تجميع خطط التنفيذ القائمة على الموارد في إطار خطة الإدارة وكذلك من خلال البوابة الشبكية حيث ستتاح التفاصيل حتى مستوى الأنشطة للدول الأعضاء.

22- كما تلقت اللجنة تأكيدات بأن هيكل ميزانيات الحوافز القطرية، بزيادة شفافيته و"خط الرؤية" بين الموارد والنتائج، سيزيد التركيز على الأداء، سواء داخليا أو مع الجهات المانحة، مما سيثبث الشركاء على المساهمة بمستويات أعلى من هيكل الميزانية و/أو على فترات متعددة السنوات.

23- إن اللجنة:

- (أ) استعرضت الوثيقة المتعلقة باستعراض الإطار المالي؛
- (ب) لاحظت أن استعراض الإطار المالي يضم ثلاثة مسارات عمل: الميزنة من أجل الفعالية التشغيلية؛ والتخطيط القائم على الموارد؛ والتمويل بالسلف الكبيرة؛
- (ج) لاحظت أن أهداف استعراض الإطار المالي، وهو عنصر أساسي من خطة خارطة الطريق المتكاملة، تتمثل في تعظيم الفعالية التشغيلية من خلال تخطيط مالي واقعي، وتعزيز المساءلة، وتبسيط العمليات، وتنسيق الأطر المالية وأطر النتائج؛
- (د) أكدت على أهمية ضمان أن يؤدي الإطار المالي الجديد إلى عملية أكثر كفاءة لصنع القرار في المجلس التنفيذي وليس إضعاف دوره؛

- هـ) أثنت على الأمانة لقيامها بإدراج توصيات الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات بشأن مواءمة ممارسات العمل في منظمات الأمم المتحدة في استعراض الإطار المالي؛
- و) أيدت المبادئ والعناصر الواردة في الوثيقة المتعلقة بتوجيه إدخال ميزانيات البرامج القطرية التجريبية في عام 2017 والانتهاه من هيكل ميزانيات البرامج القطرية؛
- ز) أيدت الاستثناءات المقترحة من اللائحة العامة والنظام المالي للبرنامج المطلوبة خلال الفترة الانتقالية في عام 2017 لتجريب الإطار البرامجي والمالي الجديد؛
- ح) أيدت الاقتراح بمنح المدير التنفيذي سلطة إجراء التنقيحات اللازمة خلال الفترة التجريبية، وفقا لتفويضات السلطة الحالية فيما يتعلق بعمليات الطوارئ؛
- ط) لاحظت أن الأمانة ستعرض التعديلات المقترحة على اللائحة العامة والنظام المالي للبرنامج وعبت الميزانية المنقحة لتفويض السلطات على المجلس التنفيذي للموافقة عليها في دورته العادية الثانية في عام 2017، وأوصت باستعراض العتبات بعد فترة زمنية مناسبة وتعديلها، حسب الاقتضاء؛
- ي) شجعت استمرار المشاورات غير الرسمية المقرر تنظيمها خلال عام 2017 بخصوص الانتهاء من هيكل ميزانيات البرامج القطرية والتعديلات المطلوبة على اللائحة العامة والنظام المالي وتفويض السلطات للمدير التنفيذي؛
- ك) ذُكرت بمناقشاتها السابقة بشأن التخطيط المستند إلى الموارد والتمويل بالسلف الكبيرة، مشيرة إلى أن مسارات العمل مدفوعة باحتياجات إدارة الموارد الداخلية، ولاحظت أن جميع المكاتب القطرية أعدت خطط تنفيذ قائمة على الموارد لعام 2017 وتم تجميع هذه الخطط لإعداد خطة عمل عالمية محددة الأولويات في خطة الإدارة (2017-2019)؛
- ل) أوصت بأن يعتمد المجلس التنفيذي مشاريع القرارات الواردة في الوثيقة.

الخطة الاستراتيجية للبرنامج (2017-2021)

24- لاحظت اللجنة أن الخطة الاستراتيجية توائم عمل البرنامج مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتغطي الفترة 2017-2021.

25- ولاحظت اللجنة أن الخطة الاستراتيجية للبرنامج (2017-2021) توفر إطارا تخطيطيا وتشغيليا جديدا يعزز، من خلال شراكات فعالة، مساهمات البرنامج في حالات الطوارئ والمنقذة للأرواح والخدمات اللوجستية، وكذلك المساهمات التي يمكن أن يقدمها للقضاء على الجوع وسوء التغذية.

26- ولاحظت اللجنة أن الخطة الاستراتيجية لم تبين توقعات البرنامج بشأن تأمين الموارد والتمويل وحالات النقص. وستعمل الخطط الاستراتيجية القطرية كأساس لتعبئة الموارد.

- 27- ولاحظت اللجنة أن الاستجابة لحالات الطوارئ وإنقاذ الأرواح وسبل كسب العيش - بصورة مباشرة وعن طريق تعزيز قدرات الاستجابة القطرية - كانت بالغة الأهمية وستظل جزءاً رئيسياً من عمليات البرنامج.
- 28- ولاحظت اللجنة أن الخطة الاستراتيجية (2017-2021) تتيح للبرنامج أن يقيم شراكات مع الكيانات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وخاصة مع منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وأن خطة عام 2030 تقتضي أن تسعى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى اتباع نهج متكاملة واستحداث أوجه تآزر بين القطاعات لتحقيق نتائج مترابطة على جميع المستويات، بدعم من بنیان مواتٍ للتمويل والحوكمة.
- 29- ولاحظت اللجنة أن البرنامج سيعطي الأولوية لهدف التنمية المستدامة 2، بشأن القضاء على الجوع؛ وهدف التنمية المستدامة 17، بشأن إقامة الشراكات لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
- 30- ولاحظت اللجنة أن الغايات الاستراتيجية للخطة الاستراتيجية وأهدافها الاستراتيجية ونتائجها الاستراتيجية كانت على النحو التالي:

الغاية الاستراتيجية 1: دعم البلدان في القضاء على الجوع (هدف التنمية المستدامة 2)

الهدف الاستراتيجي 1: القضاء على الجوع عن طريق حماية إمكانية الحصول على الأغذية

النتيجة الاستراتيجية 1: تمتع كل فرد بالقدرة على الحصول على الغذاء (غاية التنمية المستدامة 2-1)

الهدف الاستراتيجي 2: تحسين التغذية

النتيجة الاستراتيجية 2: ألا يعاني أحد من سوء التغذية (غاية التنمية المستدامة 2-2)

الهدف الاستراتيجي 3: تحقيق الأمن الغذائي

النتيجة الاستراتيجية 3: تحسين الأمن الغذائي والتغذية لأصحاب الحيازات الصغيرة (غاية التنمية المستدامة 2-3)

النتيجة الاستراتيجية 4: أن تكون النظم الغذائية مستدامة (غاية التنمية المستدامة 2-4)

الغاية الاستراتيجية 2: إرساء الشراكات لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (هدف التنمية المستدامة 17)

الهدف الاستراتيجي 4: دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

النتيجة الاستراتيجية 5: امتلاك البلدان لقدرات معززة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة (غاية التنمية المستدامة 9-17)

النتيجة الاستراتيجية 6: اتساق سياسات دعم التنمية المستدامة (غاية التنمية المستدامة 14-17)

الهدف الاستراتيجي 5: إرساء الشراكات لتحقيق نتائج أهداف التنمية المستدامة

- ◀ النتيجة الاستراتيجية 7: إمكانية حصول البلدان النامية على طائفة من الموارد المالية للاستثمار الإنمائي (غاية التنمية المستدامة 17-3)
- ◀ النتيجة الاستراتيجية 8: اقتسام المعارف والخبرات والتكنولوجيا يعزز الدعم المقدم من الشراكة العالمية لجهود البلدان الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة (غاية التنمية المستدامة 17-16)

31- ولاحظت اللجنة أنه سيتم تفعيل الخطة الاستراتيجية من خلال باقي عناصر خارطة الطريق المتكاملة.

32- إن اللجنة:

- أ) درست الخطة الاستراتيجية للبرنامج (2017-2021)؛
- ب) أثنت على الأمانة بشأن العملية التشارورية الموسعة المؤدية إلى إعداد الخطة الاستراتيجية للبرنامج (2017-2021)؛
- ج) أكدت على أهمية أن ينفذ البرنامج خطته الاستراتيجية (2017-2021) بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والكيانات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتعزيز النتائج لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- د) لاحظت أن البرنامج سيواصل المشاركة بشكل كامل في العملية الحالية للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات في عام 2017، وإذا لزم الأمر، سيعُد الخطة الاستراتيجية (2017-2021) من أجل ضمان المواءمة الكاملة مع التخطيط الاستراتيجي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية وإجراءاتها؛
- هـ) لاحظت وقدرت التركيز المنصب على الشراكات، ولا سيما على المستوى التشغيلي، في الخطة الاستراتيجية تماشياً مع خطة عام 2030؛
- و) أوصت المجلس التنفيذي للبرنامج، وفقاً للمادة الرابعة عشرة من النظام الأساسي والمادة 7-1 من النظام المالي للبرنامج، بأن يعتمد الخطة الاستراتيجية للبرنامج (2017-2021) ومشروع القرار الوارد في الوثيقة في دورته العادية الثانية في نوفمبر/تشرين الثاني 2016.

سياسة الخطط الاستراتيجية القطرية

33- رحبت اللجنة بسياسة الخطط الاستراتيجية القطرية ولاحظت النهج الجديد الذي يأخذ به البرنامج إزاء التخطيط الاستراتيجي والبرامجي على المستوى القطري.

34- ولاحظت اللجنة أن إطار الخطط الاستراتيجية القطرية يستجيب للعالم المتزايد التعقيد الذي يعمل فيه البرنامج والذي يشهد أزمات إنسانية ممتدة ناتجة عن النزاعات والكوارث، كما يشهد تحديات ناشئة تعترض سبيل الأمن الغذائي والتغذية في العالم.

35- وأحاطت اللجنة علماً بأن إطار الخطط الاستراتيجية القطرية سيعزز قوى البرنامج وقدراته في الاستجابة الإنسانية وعلى الإنعاش، وهو يستفيد من فرص تطبيق تلك القدرات بما يتجاوز إنقاذ الأرواح. ولاحظت اللجنة أن نهج الخطط الاستراتيجية القطرية سيوفر المرونة في الاستجابة في ظل الظروف المتقلبة وفي مواجهة حالات الطوارئ غير المتوقعة (على سبيل المثال الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة وعمليات الطوارئ المحدودة).

36- ولاحظت اللجنة أن الخطط الاستراتيجية القطرية تقدم إطاراً برامجياً يستند إلى حوافظ قطرية متسقة ستحل محل فئات البرامج ووثائق المشروعات الحالية.

37- ولاحظت اللجنة أن نهج الخطط الاستراتيجية القطرية يسعى لتحقيق ما يلي: (1) دعم البلدان في الاستجابة لحالات الطوارئ وفي إحراز تقدم نحو القضاء على الجوع؛ (2) تفعيل خطة البرنامج الاستراتيجية على المستوى القطري؛ (3) تعزيز الاتساق الاستراتيجي والتركيز والفعالية التشغيلية والشراكات؛

38- ولاحظت اللجنة أن الخطط الاستراتيجية القطرية ستقدم الدعم للبلدان في الاستجابة لحالات الطوارئ وتحقيق تقدم نحو القضاء على الجوع.

39- ولاحظت اللجنة أن الخطط الاستراتيجية القطرية تقدّم، مع المكونات الأخرى لخارطة الطريق المتكاملة، خط رؤية حول كيفية توزيع الموارد على أساس استراتيجية البرنامج وحول كيفية إسهامه في الأهداف المحققة، وأنها ستكون أساسية في تعبئة الموارد وإدارتها. ولاحظت اللجنة أن البرنامج يتوقع أن تعكس تدفقات الموارد التوجهات السابقة بما في ذلك الموارد المتعدد الأطراف.

40- ولاحظت اللجنة أن نهج الخطط الاستراتيجية القطرية سيحقق ما يلي: (1) تحسين المواءمة مع الأولويات القطرية؛ (2) دعم البلدان في إحراز تقدم نحو القضاء على الجوع؛ (3) تعزيز الاتساق الاستراتيجي والتركيز والفعالية التشغيلية والشراكات، من خلال الدمج بين الدعم الإنساني والإنمائي؛ (4) زيادة الفعالية والكفاءة في السياقات الدينامية (أي حالات الطوارئ والأزمات الممتدة)؛ (4) ضمان تعزيز المواءمة مع وكالات الأمم المتحدة وعملياتها.

41- إن اللجنة:

أ) استعرضت سياسة الخطط الاستراتيجية القطرية التي تعرض نهج البرنامج إزاء التخطيط الاستراتيجي والبرامجي على المستوى القطري؛

- (ب) لاحظت أن الخطط الاستراتيجية القطرية الأولى وميزانيات الحوافز القطرية المتصلة بها (الخطط الاستراتيجية القطرية التجريبية) ستقدم لموافقة المجلس التنفيذي عليها في عام 2017؛
- (ج) لاحظت أن الخطط الاستراتيجية القطرية التي لديها ميزانيات تجريبية للحوافز القطرية، ستتطلب إدخال تعديلات على بعض أحكام اللائحة العامة للبرنامج ونظامه المالي، وأعربت عن دعمها للمقترح الداعي لأن يأذن المجلس التنفيذي بأن تنطبق على الخطط الاستراتيجية القطرية مؤقنا أحكام اللائحة العامة للبرنامج ونظامه المالي التي تشير إلى فئات البرامج الحالية كأنها تشير إلى الخطط الاستراتيجية القطرية؛
- (د) لاحظت أن الأمانة ستقدم التعديلات المقترحة إدخالها على اللائحة العامة للبرنامج ونظامه المالي لاستيعاب الخطط الاستراتيجية القطرية، في دورة المجلس التنفيذي العادية الثانية لعام 2017، وأعربت عن تطلعها إلى استعراض تلك المقترحات؛
- (هـ) أوصت بأن يعتمد المجلس التنفيذي مشاريع القرارات المعروضة في الوثيقة.

إطار النتائج المؤسسية (2017-2021)

- 42- لاحظت اللجنة أن إطار النتائج المؤسسية، باعتباره جزءاً أساسياً من خارطة الطريق المتكاملة، يفعل الخطة الاستراتيجية والخطط الاستراتيجية القطرية، كونه جميعاً لفئات النتائج وللمؤشرات المستخدمة في تصميم البرامج وتنفيذها، وفي إدارة أداء البرامج ورصدها والإبلاغ عنها.
- 43- وسلّمت اللجنة بأن إطار النتائج المؤسسية، إذ يبني على الإطار المالي الجديد وعلى سلسلة النتائج، فإنه يدعم إنشاء خط رؤية يمتد من الموارد إلى النتائج، وهو ييسر إدارة الأداء ويدعم إدارة العمليات ويعمل على تعزيز المساءلة والشفافية.
- 44- ولاحظت اللجنة أن إطار النتائج المؤسسية يتيح فرصة لربط الموارد المالية بالنتائج، مع اختبار هذا التكامل من خلال الخطط الاستراتيجية القطرية التجريبية خلال عام 2017. وأعربت اللجنة عن اهتمامها بالنتائج وبأن يتم إبلاغها بالتقدم المحرز. كما طلبت اللجنة بأن تُعرض المؤشرات الشاملة مفصلة حسب الإعاقة حيثما كان ذلك مناسباً.
- 45- إن اللجنة:

(أ) استعرضت إطار النتائج المؤسسية؛

(ب) لاحظت نهج أداء الإدارة (2017-2021)؛

(ج) أوصت بأن يعتمد المجلس التنفيذي للبرنامج إطار النتائج المؤسسية.

مسائل أخرى

تاريخ ومكان انعقاد الدورة الرابعة والستين بعد المائة

46- أُبْلِغَت اللجنة بأنه من المقرر عقد دورتها الرابعة والستين بعد المائة في روما في الفترة من 7 إلى 11 نوفمبر/تشرين الثاني 2016.

وثائق مقدمة للعلم

- خطة عمل مراجع الحسابات الخارجي للفترة من يوليو/تموز 2016 إلى يونيو/حزيران 2017
(الوثيقة FC 163/INF/2)